

التأسيس الفكري (2)

لا نستطيع أن نمضي في تشييد بنية فكرية قوية؛ من غير فهم جيد للأمور التي تجعل اتفاق أهل العلم صعباً أو مستحيلاً، ومن غير فهم جيد لتأثير التكوين الثقافي في تعدد وجهات النظر، تجاه الكثير الكثير من القضايا المتنوعة، ولعلّي أحاول ملامسة شيء من ذلك بالمفردات الآتية

1 - ذكرتُ في - مقال سابق - أن عقولنا تعمل بواسطة أدوات معرفية هي، على نحو عام: التعريفات، والمصطلحات، والأفكار، والمفاهيم، والمعلومات.

والمدهش في الأمر أن العقل لا يستطيع أن يستخدم هذه الأدوات دون أن يتأثر؛ وذلك لأن العقل ليس بنية متكاملة، كالجسد -مثلاً- وإنما هو مزيج معقد جداً من الإمكانيات والمواهب والقدرات والمعتقدات والمفاهيم والملاحظات والقابليات والأوهام والانطباعات الهشة والرؤى الغائمة.

أي: إن العقل يظل غير واثق تماماً مما لديه، ويظل تَوَاقُفاً إلى الكمال، وإلى المزيد من التبصر، ولهذا فإنه يستجيب في العادة للمعطيات الجديدة، ويتفاعل معها، وربما غيّر من طرحه بناء عليها، وقد حَدَّثَ هذا فيما يفوت الحصر من الحوادث والحالات.

ويذكرون -في هذا السياق- أنه جرت مناظرة، بين الإمامين الكبيرين: الشافعي وأبي عبيد القاسم بن سلام، في تحديد معنى (الْقَزْءِ)؛ هل هو: أيامُ الحيض، أو هو أيامُ الطُّهر؟ وانتهت المناظرة دون أن يتزحزح أي منهما عن رأيه، وبعد مدة فوجئ الناس بتبادل هذين الإمامين للمواقع؛ حيث صار الشافعي يفتي بما كان يراه أبو عبيد، وصار أبو عبيد يفتي بما كان يراه الشافعي! وهذا منتهى الإنصاف، ومنتهى التجرد والموضوعية، ومنتهى الاحترام للأدلة والبراهين؛ من العالمين الجليلين!

2 - من المهم أن ننظر إلى اختلاف الناس في آرائهم، وأفكارهم، ونظراتهم إلى الأشياء. إنه يشبه اختلاف وجوههم تماماً؛ كل إنسان سويٌّ له فم وأنف وعينان وجبين وحاجبان.. ومع هذا فلا تكاد ترى وجهاً يطابق وجهاً آخر مطابقة كاملة؛ وذلك بسبب اختلاف الملامح والألوان والتفاصيل الصغيرة..



وهكذا الناس؛ تتشابه آراؤهم، بل تتطابق حين يفكرون في مسائل وقضايا كبرى؛ هي أشبه بالأصول والثوابت الثقافية. فإذا فكروا في مسائل فرعية أو جزئية، وإذا تجادلوا في صلاحية أداة أو أسلوب أو هدف جزئي..؛ فمن من الطبيعي جداً أن يختلفوا اختلافاً واسعاً، بل إن من العسير عليهم آنذاك أن يتفقوا.

وسأضرب مثلاً واحداً لتوضيح هذا: هناك إجماع لدى كل الأمم على **بر الوالدين** واحترامهما، وهذا الإجماع على المبدأ؛ حيث لا نعرف أي ثقافة تقول: يستحب ضرب الوالدين! أو الغدر بهما! أو إهانتهم!..

لكن حين يأتي الناس لتوصيف معنى البر والاحترام؛ فس نجد اختلافاً واسعاً داخل الملة الواحدة! فهناك من المسلمين -مثلاً- من ينظر إلى نفسه على أنه عاق لوالدته التي تسكن في الحي الذي يسكن فيه؛ إذا لم يقيم بزيارتها كل يوم أو يومين مرة. وقد يكون له أخ شقيق يرى أنه سيكون باراً بأمه؛ إذا زارها في الأسبوع مرة.

فإذا ذهبنا إلى المجتمعات الغربية اختلفت الصورة كلياً، حيث نجد هناك من يعد نفسه باراً جداً؛ إذا زار والدته التي تسكن في الحي نفسه الذي يسكن فيه مرة في الشهر أو الشهرين! وقد أوجدوا يوماً في السنة لتكريم الأم؛ بسبب ضعف التواصل بين الأبناء مع أمهاتهم طيلة العام!!

في هذا الإطار ينبغي أن نفهم قول الله جل وعلا:

{وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ...}[1].

قال الحسن وعطاء ومقاتل في: {وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ}؛ أي: للاختلاف خلقهم.

وقال **ابن عباس** والضحاك وقتادة: ولرحمته خلقهم.

وقيل: المعنى: للرحمة والاختلاف خلقهم. ورجح هذا القول **القرطبي**[2].

والذي يبدو لي صواب هذا القول، فالناس كلهم يختلفون؛ لكن المرحومين منهم لا يختلفون في الأصول والكليات، فهم معتصمون بالوحي وقطعياته، أما غير المرحومين فهم يختلفون في القطعيات، وبذلك يصبح خلافهم وبالأعلى عليهم في الدنيا، وسبباً لعذابهم في الآخرة.

أما الخلاف في الجزئيات والكيفيات والأساليب؛ فقد خلق الله جميع عباده له، فهو سمة عامة لا يكاد ينجو منها أحد، واختلاف الصحابة -رضوان الله عليهم- في كثير من المسائل دليل على هذا، وهم خير القرون وأفضلها.



تَقَبُّل الاختلاف

إذا كان اختلاف الناس سُنة من سنن الله تعالى في الخلق، وكان أكثر ما يتداوله الناس من أفكار وأحكام ومفاهيم وانطباعات... قابلاً لأن يرى بعيون مختلفة، فهل هذا يعني أنَّ الحقيقةَ نسبيَّةٌ، وأنَّ لكلِّ قولٍ يُقالُ خطأً مِنَ الصَّواب، ولهذا فإنَّ علينا أن نَقْبَلَه، ونَسْكُتَ عن مُجَادَلَةِ قَائِلِهِ ؟

الجواب هو: أنَّ علينا أن نُدْرِكَ أنَّنا نعيشُ في عَصْرٍ (ما بعد الحداثة)، وهذا العَصْرُ يُهَيِّمُ عليه الفِكرُ الفَلَسَفِيُّ العَرَبِيُّ، وتدعمه مقالاتُ قادةِ العَوْلَمَةِ الذين يَهْدِفُونَ إلى تَحْقِيقِ المَزِيدِ مِنَ الرِّيحِ والمَكَايِبِ، بقطعِ النَّظَرِ عَنِ الِاتِّزَامِ بِالْحَقِيقَةِ أو مُرَاعَاةِ اليَقِينِيَّاتِ، أو الثَّوَابِتِ العَقْدِيَّةِ، أو الثَّقَافِيَّةِ، وإنَّ مَقُولَهُ: (الرُّبُونُ دائماً على حقٍّ) تُشكِّلُ تلخيصاً مُكثِّفاً جِداً لتلك المقولات. في عصر ما بعد **الحداثة** تَسِيلُ للفِكرِ، وتَهْمِشُ لكلِّ ما يُصَنَّفُ على أنَّه مَرْجِعِيٌّ، أو كَلِّيٌّ، أو ثَابِتٌ، أو إطارٌ عامٌّ، كلُّ شَيْءٍ قابلٍ لِلتَّقْضِ والجَدَلِ، وبهذا فإنَّ مِنَ المُمَكِّنِ أن يكون لكلِّ قولٍ ومذهبٍ ورأيٍ نصيبٌ من الصَّحَّةِ، وخطأٌ من القَبُولِ... ونحن نستطيع أن نقولَ ببساطةٍ وثِقَةٍ: إنَّ هذا هو الوضعُ الطَّبِيعِيُّ للناسِ حين يَسْتَدِيرُونَ الوَحْيَ، ويَحْمَلُونَ أنفُسَهُم أعباءَ تحديدِ اتجاهِهِم العام، وتحديدِ أهدافِهِم الكُبْرَى من العَيْشِ في هذه الحياة. أمَّا نحن - أتباعُ الرُّسُلِ - فإنَّ في عقائدنا، وشرائعنا، وأدبيَّاتنا ما يُسَاعِدُنَا على بُلُورَةِ مَوْقفٍ رَاشِدٍ من الخلافاتِ التي تَنسُبُ في كُلِّ مكانٍ من الأرضِ، وفي كُلِّ شَأْنٍ من الشُّؤُونِ، ولعلَّ من جُمْلَةِ ذلك الآتي :-

أ- حين يكون الخلافُ في أمرٍ شرعيٍّ، أو طِبِّيٍّ، أو فَلَكيٍّ، أو تَقْدِيٍّ، أو تاريخيٍّ، فإنَّنا نَحْتَكِمُ إلى ما يقوله الْمُتَخَصِّصُونَ البَارِعُونَ، ونَأْخُذُ أقوالَهُم مهما كانت دَرَجَةُ أُسْتَاذِيَّتِهِمْ وإِمَامَتِهِمْ على أنَّها اجْتِهَادٌ مُعْتَبَرٌ، ويستحقُّ الاهتمامَ، وسيكون في إمكاننا الاحتجاجَ والعملَ به، والله - سبحانه وتعالى - حُتْنَا في غَيْرِ آيَةٍ على سُؤالِ أَهْلِ الاختِصاصِ، والاستفادةِ منهم حيث قال سُبحانَه: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [3]، وقال: {الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً} [4]، ومع هذا فإنَّ المنهجِيَّةَ تَقْضِي عدمَ إهمالِ أقوالِ أَهْلِ العِلْمِ الأَقْلَ خِبْرَةً ودِرَايةً؛ حيثُ إنَّ أيَّ اختلافٍ في أيِّ مسألةٍ يحتاج إلى أن نَفْتَحَ أَذهاننا عليه من أَجْلِ فَحْصِ كُلِّ الآراءِ الوارِدَةِ، والحقيقةُ إنَّه يُمَكِّنُ أن نُمَيِّزَ بين ثلاثةِ مُسْتَوِيَّاتٍ مِنَ الخلافِ:

1- ما عليه الجُمْهُورُ، وهو خَرِيٌّ بالاطمئنانِ إليه في كثيرٍ من الأحيان، وإنَّ كانَ بعضُ من لا يَرُغِبُ في بَدَلِ الجُهدِ لَعَرَبَلَةِ الأَقْوالِ وتَمَحِيصِ الأدِلَّةِ - يَتَّخِذُ من قَوْلِ الجُمْهُورِ تُكَاةً، وذَرِيعَةً لِنَقَاعِيسِهِ.



2- ما عليه المُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، حَيْثُ وَجَدَ كَثِيرٌ مِنَ الْبَاحِثِينَ أَنَّ بَعْضَ الْأَقْوَالِ وَالْآرَاءِ، لَمْ يَذْهَبْ إِلَيْهِ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ مِنَ الْمُتَخَصِّصِينَ؛ لَكِنَّهُ مَدْعُومٌ بِالْحُجَجِ الْمُنْطِقِيَّةِ، وَبِالْأَدِلَّةِ، وَالْبَرَاهِينِ الشَّاطِطَةِ. وَهَذَا يُنْشَأُ بِسَبَبِ وُجُودِ بَعْضِ الْعُقُولِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي تَظْهَرُ فِي تَارِيخِ الْعُلُومِ بَيْنَ الْفَيْئَةِ وَالْفَيْئَةِ. وَإِذَا كَانَ مَعْظَمُ الْعَامَّةِ يَرْتَاخُونَ إِلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ، وَيَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ مُطْمَئِنِّينَ لَهُ، فَإِنَّ خَاصَّةَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَا سَيِّمًا الْمُجْتَهِدِينَ مِنْهُمْ يُعْطُونَ الْكَثِيرَ مِنَ الْاهْتِمَامِ لِأَقْوَالِ الْمُحَقِّقِينَ، وَمَنْزَعُ هَذَا الْاهْتِمَامِ وَاضِحٌ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ أَنَّ الْعِزَّةَ الْأَسَاسِيَّةَ فِي الْمَفَاضِلَةِ بَيْنَ الْأَقْوَالِ، لَا تَعُودُ إِلَى كَثَرَةِ مَنْ يَرَى الرَّأْيَ، أَوْ يَذْهَبُ الْمَذْهَبُ؛ وَإِنَّمَا إِلَى خِبْرَةِ الْقَائِلِ، وَدِرَافَتِهِ، وَإِلَى تَمَاسُكِ ظَرْحِهِ الْأَدِلَّةِ وَالْبَرَاهِينِ الَّتِي يَسُوقُهَا وَيُحَاجِّجُ بِهَا.

3- الْأَقْوَالُ الشَّاذَّةُ، حَيْثُ نَجِدُ فِي كُلِّ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ مَنْ يَقُولُ كَلَامًا، أَوْ يَطْرَحُ حَلًّا لِمُغْضَلَةٍ، لَا يَرْضِيهِ جُمْهُورُ الْمُتَخَصِّصِينَ، وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ التَّحْقِيقِ. وَهَذَا الصَّنْفُ مِنْ مَظَاهِرِ الْاِخْتِلَافِ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ نَتَوَقَّى مِنْهُ، فَالْأَخْذُ بِالشُّذُوذَاتِ وَالْغَرَائِبِ مِنْ مَنَاجِجِ الْجُرْهَالِ، وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالْمُتَّبِعِينَ لِلرُّخْصِ، وَالْبَاحِثِينَ عَنْ سَبِيلِ التَّلَحُّلِ مِنَ الْمَسْئُولِيَّاتِ. وَقَدْ قَرَأْتُ مَرَّةً فِي تَرْجُمَةِ أَحَدِ الْأَعْلَامِ: أَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ كِمَالَ الْمَرْوَةِ يَقْتَضِي مِنَ الْمَرْءِ الْأَيُّصْلِيَّ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَذَلِكَ حَتَّى لَا يُخَالِطَ الْعَامَّةَ، وَمَنْ دُونَهُمْ وَهَذَا نَمُودَجٌ بَسِيطٌ لِلْاجْتِهَادَاتِ غَيْرِ الْمُسَدَّدَةِ؛ بَلِ الْمُنْبُودَةِ مِنْ أَهْلِ الْاِخْتِصَاصِ وَغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَنِدُ إِلَى اسْتِحْسَانٍ، أَوْ إِلَى تَوْهَمٍ مَصْلَحَةٍ، وَلَدَيْنَا فَيُضْ مِنْ الْأَدِلَّةِ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِهَا.

ب- قَدْ يَكُونُ الْخِلَافُ عَلَى الْمُسْتَوَى السُّلُوكِيِّ التَّنْفِيزِيِّ، وَلَيْسَ عَلَى مُسْتَوَى الرَّأْيِ وَالتَّنْظِيرِ، وَهَذَا كَثِيرًا مَا يُعْبَّرُ عَنِ التَّقَلُّبِ، أَوْ الْجَهْلِ، أَوْ الْكَسَلِ، أَوْ الْإِهْمَالِ؛ لَكِنَّهُ مَعَ هَذَا يُعْطَى انْطِبَاجًا بِالشَّرْذُمِ، وَالانْقِسَامِ. وَالتَّعَامُلُ مَعَهُ لَيْسَ بِالْعَسِيرِ، وَعَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: فَإِذَا وَجَدَ طَبِيبٌ فِي مُسْتَشْفَى لَا يَدْخُنُ وَبَاقِي زَمَلَانِهِ يَدْخُنُونَ، أَوْ وَجَدَ رَجُلٌ فِي قَرْيَةٍ يُقِيمُ شَعِيرَةَ الصَّلَاةِ وَبَاقِي أَهْلِ الْقَرْيَةِ مُغْرَضُونَ عَنْهَا، وَمُهْمِلُونَ لَهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ الطَّبِيبَ، وَذَلِكَ الْمُصَلِّي يُشَكِّلُ الْجَمَاعَةَ الَّتِي يُنْبَغِي أَنْ يُؤَوَّبَ إِلَيْهَا الْأَطْبَاءُ الْمُدْخِنُونَ، وَأَهْلُ الْقَرْيَةِ الْمُفَرِّطُونَ بِأَدَاءِ الصَّلَاةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَتْ مَسْأَلَةَ اخْتِلَافٍ، وَإِنَّمَا مَسْأَلَةُ انْحِرَافٍ مِنَ الْكَثَرَةِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ** -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

“الْجَمَاعَةُ أَنْ تَكُونَ عَلَى الْحَقِّ، وَلَوْ كُنْتُ وَحْدَكَ”، أَيْ: عَلَى الْحَقِّ الْقَطْعِيِّ الَّذِي لَا شُبْهَةَ فِيهِ، حِينَ يَسُودُ الْجَهْلُ، وَتَنْتَشِرُ التَّقَالِيدُ عَلَى حَسَابِ الْفِقْهِ الصَّحِيحِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَسْتَوْجِشُونَ مِنَ التَّفَرُّدِ، وَالِابْتِعَادِ عَمَّا عَلَيْهِ الْأَكْثَرِيَّةُ، وَيَأْتَسُونَ لِلانْسِيَاقِ مَعَ الْكَثَرَةِ الْكَاثِرَةِ، وَلَوْ كَانُوا عَلَى ضَلَالَةٍ.

وهذا ما عمل جميع الأنبياء - عليهم السلام - على تخليص الأمم منه.



[1] سورة هود: 118, 119.

[2] تفسير القرطبي 9: 115.

[3] الأنبياء 7.

[4] الفرقان 58.